

البعد الشعبي في الثورة من خلال موائيقها ونصوصها الأساسية

"المبادئ والقوانين نموذجاً"

The popular dimension in the revolution through its
charters and basic texts

"Principles and Laws as a Model"



أ. د / مليكة عالم

أستاذة بجامعة الجيلالي بونعامة

خميس مليانة

البريد الإلكتروني

alem_malika@yahoo.com

الملخص: تعد الثورة التحريرية الجزائرية إحدى النماذج العالمية لانتفاضة الشعوب المستعمرة المناهضة لقوى الفكر الاستعماري الامبريالي ، حيث تبلورت قوتها وامتد صداها وانتشر صيتها بالتحام قيادتها السياسية (جبهة التحرير الوطني) ، والعسكرية (جيش التحرير الوطني) ، بالقاعدة الشعبية، التي لم تكن لتحقيق الهدف وهو الاستقلال الوطني واسترجاع السيادة الوطنية المسلوبة ، لولا تكاتف جهودهما التي برزت من خلال موائيق قيادتها ونصوصها الأساسية وعلى وجه الخصوص بيان أول نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 1956 ، وموائيق لجنة التنسيق والتنفيذ وغيرها من النصوص التي حملت في طياتها مبادئ الثورة وقيمها الوطنية .

الكلمات المفتاحية: البعد الشعبي، موائيق الثورة، النصوص الأساسية ، المبادئ، القوانين.

Abstract :

The Algerian liberation revolution is one of the global models for the uprising of the colonial peoples against the forces of colonial-imperialist thought, as its strength crystallized and its echo extended and its reputation spread through the fusion of its political leadership (National Liberation Front) and military (National Liberation Army) with the popular base, which was not to achieve the goal of national independence And the recovery of the stolen national sovereignty, had it not been for the intensification of their efforts that emerged through the charters of its leadership and its basic texts, in particular the statement of the first of November 1954, the Soumam Charter of 1956, and the charters of the Coordination and Implementation Committee and other texts that carried within them the principles of the revolution and its national values..

Keywords: popular dimension - charters of the revolution - Basic texts- principles -laws

مقدمة:

تمثل الثورة التحريرية الجزائرية فصلا هاما من فصول النضال والكفاح من أجل التحرر والانعقاد من قيود الاحتلال وسياساته القمعية، حيث رأت جبهة التحرير الوطني أنه من الضروري توعية جميع الجزائريين بكل شرائحهم وأعمارهم من أجل الانضمام الى الثورة وقيادتها السياسية والعسكرية ممثلة في جبهة وجيش التحرير الوطني، والتأكيد على أن أي جزائري يجب أن يعلم أن هناك فكرة واحدة للثورة وهي مستقبل الشعب والدولة الجزائرية.

وإذ نستعرض في هذه الورقة البحثية بعض المحطات التاريخية التي يحفل بها تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، بالخصوص ما تعلق بعلاقة الشعب بالثورة من الناحية التنظيمية، والوقوف على مدى اهتمام قيادة الثورة بهذه الفئة المجتمعية من خلال بعض مواعيقها و نصوصها الأساسية (كبيان أول نوفمبر 1954 ، وميثاق الصومام 1956 ، وبعض نصوص لجنة التنسيق والتنفيذ ...) ، والتركيز على أهم المبادئ والأسس الوطنية للثورة كنموذج لها من خلال سياساتها وقوانينها، إضافة الى وسائل وأساليب تمريرها من القمة الى القاعدة (من القيادة الى الشعب)، والتي تضمنها بعض أجهزة الثورة بواسطة المحافظين السياسيين الذين يمثلون المسؤولين المدنيين بقيامهم بقيادة الشعب وتوجيهه لايصال التعليمات وأفكار الجبهة للشعب .

وللخوض في الموضوع قيد الدراسة أطرح الاشكال الرئيسي التالي وهو: ماهي طبيعة العلاقة بين الثورة التحريرية والشعب؟ ومامدى نجاح قيادة الثورة في اعتماد القاعدة الشعبية كأساس لنجاح الثورة من خلال مبادئها وقوانينها التي تضمنتها وثائق الثورة ونصوصها الأساسية؟ وقبل التفصيل في الدراسة حول العلاقة المتلازمة بين الثورة والشعب، أو الشعب في اهتمامات الثورة وقيادتها، تستوقفنا مقولة الشهيد الرمز البطل " العربي بن مهيدي: " ألقوا بالثورة الى الشارع يحتضنها الشعب ".

فقد عرفت القاعدة الشعبية اهتماما واسعا من قبل القيادات الثورية السياسية منها والعسكرية ، باعتبارها القوة الكامنة للعمل الثوري أو الجهادي بالمعنى الصحيح ، إذ برزت أهميتها من خلال التركيز عليها في موثيقها الرسمية كبيان اول نوفمبر 1954 وميثاق الصومام 20 أوت 1956 ، والنصوص الاساسية للجنة التنسيق والتنفيذ ، ووثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي لا تتناقض في مجملها من حيث المبدأ مع القانون الأساسي للثورة أو المبادئ العامة لها أو القانون الداخلي لكل المناطق والولايات ، بجميع أجهزتها ومؤسساتها ، حيث اعتمدت في ندائها لهذه الفئة على بعض المصطلحات و الكلمات السحرية، كالأمة الجزائرية، السيادة الوطنية ، الاستقلال الوطني و السيادة للشعب ...، و كذا التأكيد على مصطلح "الجهاد" ¹ كوسيلة للنضال والكفاح ضد العدو، استنادا على مقومات الأمة الجزائرية من دين و لغة و ثقافة و تقاليد والدعوة الى تجنيد كل الطاقات البشرية و المادية لتحقيق الغاية من الكفاح و هو الاستقلال الوطني.

وللإحاطة بالموضوع ودراسته بطريقة مفصلة ومرتبة وفق الترتيب الكرونولوجي، قمت بالتركيز على أهم الوثائق والنصوص من حيث أولويتها وأكثرها فعالية على غرار بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق الصومام 20 أوت 1956، اذ لا يسعني تناول كل الوثائق والتفصيل فيها لشساعة الموضوع وتشعبه وتوافق المضمون مع المبدأ العام للثورة، لذلك اخترت أهم المبادئ والقرارات التي هي في نفس الوقت مشروع قوانين الثورة وقيادتها السياسية والعسكرية ، حيث اتبعت خطة منهجية تضمنت دور الشعب وعلاقته بالثورة من خلال أهم نصوصها ووثائقها مرتبة حسب أهميتها وزمانها.

¹ خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج1-تحت اشراف عبد القادر نور، موفم للنشر، الجزائر 2008، ص 170.

1. الشعب الجزائري في اهتمامات الثورة من خلال بيان أول نوفمبر 1954:

يعد بيان أول نوفمبر 1954² أحد الركائز الأساسية للثورة التحريرية وأهم نصوصها، يتضمنه لاستراتيجية من شأنها إرساء قواعد العمل الثوري المسلح، والتأكيد على ضرورة توسيع نفوذ جبهة التحرير الوطني وسط الشعب، ليكون سنداً لها ولجيش التحرير الوطني ونسف أي محاولة تعاون مع العدو، والتي يمكن أن تؤدي إلى ظهور قوة موازية أو بديلة لها، إضافة إلى التمييز بينها وبين الشعب الفرنسي و نظام الاحتلال الاستيطاني بالجزائر و اعتبار المستوطنين بالخصوص وجنود الاحتلال العدو الرئيسي للجبهة و للشعب.

و بدراسة متأنية لبيان أول نوفمبر 1954 والظروف المحيطة بإعدادة و أهم أولوياته، نقف عند أهم النقاط التي ركز عليها "كتاب البيان" من قادة الثورة و هي: " أن الشعب مصدراً للسلطة و أهم دافع لعجلة الثورة " لأن البيان في أوله موجه بالنداء للشعب "أيها الشعب" و بعدها لكل من له علاقة بالقضية الجزائرية من مناضلين بشق توجهاً، إلى جانب التأكيد على أن الهدف من الثورة هو المطلب الأساسي الذي يسعى إليه الجميع و هو الاستقلال الوطني و إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية، و احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

إضافة إلى التركيز على أيديولوجية البيان وفحواه، والموجه للجزائريين دون تمييز كما سبق الإشارة إليه بطرحنا للإشكال التالي: " أنه باعتبار الشعب الجزائري مصدراً للثورة ومحركها الأساسي، فهل يقبل الجزائري من غير المسلم من أصحاب الإيديولوجيات الاعتراف بالقوانين الإسلامية والشريعة الإسلامية كمصدر للحكم وللمبادئ العامة للثورة والقانون الأساسي لها، والعكس من قبل الشعب؟ وما موقف القيادة من ذلك من خلال مبادئ ونصوص وثائق ونصوص الثورة الأساسية؟

ولعلنا و للإجابة عن الإشكالية والأسئلة المنبثقة عنها لا نجد أحسن مما وجدناه في كتابات الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله رحمه، فحسبه بالنسبة لحرري البيان: "فقد كانوا اشتراكيين في توجههم، إلا أنه و مراعاة للجماهير ألحوا على أن الهدف من البرنامج سياسياً هو تحقيق الاستقلال و

² انظر بيان نوفمبر 1954، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر.

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2022/12/27

تاريخ الإرسال: 2022/11/26

إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، رغم الاختلاف العقائدي و الإيديولوجي بين الشيوعي و الاشتراكي و الإسلامي و الليبرالي"، و "أن ما منع محرري البيان من ذلك هو اقتناعهم بأن جماهير الشعب الجزائري سائحة في البحر الإسلامي، لأن أي مبادئ منافية لمبادئ الشعب وأخلاقياته وعقيدته ستكون انتحارا لها" أي (لثورة)، لأن الشريعة الإسلامية قد حفظت حقوق كل الفئات من غير المسلمين ومن أصحاب الأيديولوجيات المناقضة لها³. على حد تعبيره .

ومن ثم فإنه وانطلاقا من بنود البيان (بيان نوفمبر 1954)، الذي أكد على تكريس كل الطاقات المادية منها والبشرية والأساليب والوسائل الكفيلة بخدمتها وفي ذلك اهتمامه بفئة الشعب، ويظهر ذلك في نص المادة الأولى من القانون الأساسي للثورة والمبادئ العامة لها: «أن جبهة التحرير الوطني هي منظمة للشعب الجزائري الذي يكافح لتحرير الجزائر من النظام الاستعماري وبناء الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة» .

وكنتيجة لذلك نستطيع القول: " أن محرري البيان قد أدركوا مدى ارتباط الشعب الجزائري بمقوماته وثوابته الوطنية ك " الإسلام"، ومن التاريخ يدرك الجميع وحتى فرنسا الاستعمارية أن الجزائريين لن يرضوا أبدا بأي بديل عن مقوماتهم التي ذابوا فيها منذ قرون وانصهروا في كيانها، رغم معارضة بعضهم لهذه المبادئ مما أدى إلى وقوع بعض الأزمات التي أثرت بشكل أو بآخر في صياغة البيانات وتبني البرامج والأهداف وعرقلة الثورة بدرجات متفاوتة.

و مهما اختلفت الآراء حول إيديولوجية بيان أول نوفمبر 1954، إلا أن محوريه لم يتوقفوا عن التذكير بعلاقة الشعب الجزائري بالمبادئ الإسلامية والمقومات الوطنية الموحدة له، وأنه الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليه الثورة منذ اندلاعها، وبأن البيان جاء لتنوير الرأي العام و القوة المهيمنة عليه (الشعب)، لذلك لم يقدم أية خطوط عريضة لأي مذهب من المذاهب أو إيديولوجية ما، و إنما أراد منه محرروه أن يكون نداءا للتوحد و التجمع من أجل الكفاح المسلح مادامت الوسائل الأخرى المستخدمة في المطالبة بالاستقلال قد أخفقت" حسب محمد تقية وهو أحد ضباط جيش التحرير الوطني في كتابه عن الثورة الجزائرية⁴.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، ص ص 78-79.

⁴ محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمال، ترجمة عبد السلام عزيزة، دار القصب للنشر، الجزائر، ص 233.

ونستخلص مما سبق ذكره أنه مهما كانت توجهات المحررين للبيان فإن المهمة الموكلة لجهة التحرير الوطني كمنظمة وطنية موجهة لكافة شرائح المجتمع الجزائري، هي مهمة بالغة الأهمية للتكفل بتطلعات الشعب في مختلف الميادين، فلخصت مبادئها حول مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمبادئ الإسلامية وكذا ضمان الحريات الأساسية بدون تمييز، لأن الشريعة الإسلامية لم تغفل عن إعطاء حقوق على من هم على غير الإسلام أو من غير العرب.

كما أنه وإلى جانب اهتمام القيادة بمختلف الجوانب التنظيمية قصد تحطيم العدو وقوته من خلال تقوية العلاقة بين عناصر القيادة ومختلف الوحدات، وتوسيع الشبكة العاملة لتعزيز قوة جبهة التحرير الوطني لدى الشعب، لتجعل منه سندا آمنا ثابتا، وتقوية روح الامتثال للأوامر والملازمة للنظام في صفوف جبهة التحرير الوطني، الذي وحسب ما ورد في جريدة المجاهد العدد 85 بتاريخ 01/ أكتوبر 1961: " بأن هؤلاء المجاهدين، من الشعب وقياداته، إنما هم مقاومون عسكريون تطوعوا في صفوف الجيش لتحرير الشعب وبلدهم المسلوب " ⁵.

وهو دلالة على أن ميلاد جيش التحرير الوطني جاء من رحم الشعب، إلى جانب التأكيد على الالتزام بتعليمات الثورة وتمرير أوامرها للشعب بدون تمييز وبكل صرامة ومطابته بالالتزام والاخلاص لمبادئ الأمة والوفاء لجهاد الأجداد ⁶، حيث تجسدت معالم الثورة وتم صياغة منهجها ورسم قوانين الجبهة والجيش كمنظمة للشعب من خلال أجهزتها ومؤسساتها وباعتبارها حاميا لسيادة الشعب الجزائري.

2. المنظمات الجماهيرية (الشعبية) في ميثاق الصومام 20 أوت 1956:

غير بعيد عن بيان أول نوفمبر 1954 وبنوده وتأكيدا لما جاء فيه، استمر الاهتمام بالقاعدة الشعبية ودعمها والدعوة المطلقة إلى إقحامها في المنظومة الثورية السياسية والعسكرية في إطار تعبئة الجماهير الشعبية وتوعيتها عن طريق الدعاية وتحصيل المعلومات ونشر الأخبار والتوجيه في أوساطها، إلى جانب التزامها بدفع الاشتراكات والتموين، وتوثيق الصلة بين الشعب وقادته... ⁷

⁵ جريدة المجاهد، عدد 85، تاريخ: 01 أكتوبر 1961

⁶ Mohamed teguia ;l'agerie en guerre ;office des publications universitaire ; 2007 ;pp148- 149.

⁷ Claude paillat ; deuxième dossier secret de l'algerie 1954-1958 presse de la cite ; T1 Paris 1962, pp82-85

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2022/12/27

تاريخ الإرسال: 2022/11/26

كما تم استحداث عدة آليات وأجهزة ومؤسسات يمثلها مندوبون عن قيادة الثورة السياسية والعسكرية (جبهة وجيش التحرير الوطني) الذي يعد الجهاز العسكري الرسمي للثورة بالزري العسكري، وإلى جانبه جهاز المسبلين والفدائيين بالزري المدني من المتشبعين بالروح الوطنية تحت قيادة المحافظ السياسي أو المسؤول المنسق المدني المكلف بنقل وتبليغ أوامر الثورة وتعليماتها وتجسيدها بين فئات الشعب والتأكيد على الولاء للثورة وسلطانها التشريعية والتنفيذية في إطار جهاز العدالة المستحدث في ميثاق الصومام ضمن المادة الخامسة، التي تحدد الإجراءات الضرورية المتعلقة بتنظيم العدالة⁸، تحت عنوان "العدالة في قرارات الصومام" والتي تنقسم إلى جهاز عسكري وآخر مدني، حيث ركزت على مهام المحافظ السياسي، لتجسيد سلطة الثورة خدمة لمصالح الشعب وتسيير شؤونه عبر الأجهزة التابعة لهم على غرار جهاز مجالس الشعب.

كما أوكلت إلى لجان العدالة مهمة الإشراف على تنفيذ القرارات الصادرة عن المحاكم المدنية أو الجنائية، فأصبحت السلطة التنفيذية بيد مسؤولي جيش التحرير الوطني المعني بقوة الشعب وثورته⁹.

3. الأجهزة الثورية وعلاقتها بالقاعدة الشعبية من خلال موانيق الثورة ونصوصها الأساسية :

أ/ المسؤول السياسي (المحافظ الساسي): حددت مهام وصلاحيات المحافظ السياسي كما يطلق عليه من طرف القيادة الثورية وورد اسمه في ميثاق الصومام من خلال قراراته، وتمثل في:

1. تأسيس المجالس الشعبية.

2. تهذيب الشعب ومحاربة كل ما يمس بالأخلاق والمبادئ الإسلامية وإفادة الشعب ماديا وأديبا.

3. القيام بالدعاية وسط الشعب لتشجيع الأمة ورفع معنوياتها.

⁸ سعيد بن عبد الله، العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، ج2، عدالة جبهة التحرير الوطني وأثرها على الدولة الجزائرية، مؤسسة نيسو للنشر،

والتوزيع، 2011، من سلسلة المترجمات م، و، ب، ح، و، وثورة أول نوفمبر 1954، ص 94-95، العنوان الأصلي :

(La justice du fln) للمزيد حول الموضوع أنظر : مليكة عالم، التنظيم القضائي في الثورة التحريرية، 1954-192، الولاية الرابعة نموذجاً،

أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2014، صص 164-167.

⁹ Mohamed Guentari, l'organisation politico – administrative et militaire; volumen 2 ; anex map la federation du fln ; p 197.

4. الرد على دعاية الاستعمار ومحاربة الذين يتعاملون مع ضباط الشؤون الأهلية.
5. جمع الاشتراكات والتبرعات والغرائب وإعداد التقارير عن كل غرامة.
6. جمع المؤونة بطريق التبرع أو الزكاة أو البيع أو الشراء.
7. جمع الكسوة والأحذية والدواء بطريق التبرع أو الشراء أو غير ذلك.
- كما تعتبر المهام رقم 7.6.3 من أعمال المجالس الشعبية كما تم الإشارة إليها سابقا، تحت إشراف المسؤول السياسي ومراقبته، إضافة الى:
1. مراقبة الحالة الاقتصادية للبلاد بالتنسيق مع المجالس الشعبية.
2. مراقبة المنح العائلية والإعانة التي توزع على الضعفاء.
- كما يلزم كتابة المسؤول السياسي لتقارير تخص جميع الحالات حول:
1. نشاط المجالس الشعبية.
2. تجسيد فكرة الشعب نجاة الثورة.
3. موقف الشعب من الأحداث الخارجية والداخلية حول سياسات فرنسا الراغبة في التأثير على معنويات الشعب.
- 4 إعداد تقرير عن الحالة المادية لعائلات الشهداء والجنود والمساجين والمدنيين.
- 5 إحصاء المساجين والمعتقلين.
- 6 تقديم تقارير عن المصاريف المالية، المنح العائلية، التبرعات.
- 7 تقديم تقرير عن دعاية العدو وكيفية الرد عليه.
- 8 تقديم تقرير حول من هم خارج البلاد وراء الأسلاك الشائكة حول معنوياتهم.
- 9 إحصاء كل من انخرطوا في الوظيفة منذ تكوين ضباط الشؤون الأهلية الجزائرية او الذين قبلوا إصلاحات "لاكوست"¹⁰.
- ب / دور مجالس الشعب وأهميتها :

¹⁰ عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة) ، أعمال المسؤول السياسي "الولاية الأولى " أعمال المجالس الشعبية ، دار هوم، الجزائر 2004، ص ص 539 - 540.

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2022/12/27

تاريخ الإرسال: 2022/11/26

1. ان تتحقق من كون هذه المعركة هي معركة اجتماعية إلى جانب المعركة العسكرية.
2. تربط الود والإخاء والتعاون بين طبقات الشعب.
3. تنظم الشعب وتطهره من النقائص وتوجهه إلى إحياء مبادئ الإسلام التي انداست.
4. تنظم التعليم وتنصب المعلمين في القرى والبوادي.
5. تنظم الأئمة في المساجد وتنصيب المعلمين فيها في القرى والبوادي.
6. القضاء على السلوكيات المشينة كالقمار وكل ما يمس بالأخلاق وجعلها كنوادي للاجتماعات.
7. إصلاح المساجد والمدارس.
8. بناء المدارس والمساجد ومراقبة الاشغال وتوجيهها.
9. تكوين المجالس الشرعية التي تتولى فصل الخصومات والمشاجرات و تسجيل عقود الأنكحة و البيع و الشراء .¹¹
10. تعيين من يتولى مراقبة الأسعار واحتكار السلع والزرع وسياسة النقل والركوب.
11. تعيين من يتولى من التجار جلب المواد الناقصة من البلاد لتجنب الأزمة الاقتصادية لتلبية احتياجات الشعب والجيش.
12. تعيين من يتولى حفظ النظام ويكون المناضلين.
13. تعيين من يتولى حراسة الغابة السواقي والعيون وربط السدود.
14. إعانة الفقراء والمرضى.

أما مهامها في الجيش فتتمثل في :

1. جمع الاشتراكات والتبرعات والغرامات المفروضة على المحكوم عليهم.
2. جمع المؤونة، زكاة الفطر والعشور.
3. الدعاية للثورة وللقضية الجزائرية.

¹² يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 82.

4. إعانة عائلات الشهداء والجنود المعتقلين وحفظ كرامتهم.

5. إعداد المشاريع الاقتصادية لادخار المال في صندوق الثورة.¹²

ج/ اللجان الشعبية : تعتمد على مبادئ الفقه الاسلامي والاعراف امام نقص النصوص الادارية والقضائية التي لم تكن كافية، لأن ظروف الحرب وقرارات ترحيل السكان من طرف القوات العسكرية الفرنسية لم تسمح بتنفيذ حربي لتوجيهات مؤتمر الصومام في الميدان ، كما اجتهد المسؤولون محليا بتعيين القضاة واللجوء الى الجماعات المحلية وتعيين لجان القضاء ، النصح بالصلح ، واعتماد الشريعة الاسلامية ، والاخذ بالاعتبار قائمة الممنوعات التي اقرتها جبهة التحرير الوطني ، مع تنفيذ الاحكام فورا لأن الاستئناف صعب التطبيق¹³.

كما لم تغفل القوانين الثورية عن دور المدنيين في الثورة وبالتالي أصبح الانضباط ضروريا لكافة الأطراف، وبناءا على درجة الأفعال تتمثل العقوبات التي نلخصها فيما يلي:

- العقوبات الخاصة بالمدنيين:

1. إن تنفيذ أوامر الجيش ضروري وأي مخالفة تؤدي بصاحبها إلى الحكم بغرامة أو السجن حسب طبيعة المخالفة ويتم ذلك بتقدير من طرف المسؤول السياسي.

2. يمنع على أي مدني القيام بأي أشغال ليلية للجيش كتخريب الطرقات وإحداث خسائر أي كانت طبيعتها، يعاقب صاحبها بالسجن لمدة شهر وفي حالة التكرار يحاكم بالعقوبة القصوى.

3. كل من يأتي بأخبار خاطئة دون التأكد منها يحال على المحكمة العسكرية.

4. يمنع كل من يعمل عند المعمرين، وكل من يقوم بذلك يعاقب بالتوبيخ ويفرض عليه دفع غرامة مالية ويحال إلى المحكمة العسكرية.

¹³ عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص ص 539- 540 .

¹⁴ بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ، ثورة أول نوفمبر 1954: معالمها الأساسية ، دار النعمان 2012 ، ص ص 292 - 293

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2022/12/27

تاريخ الإرسال: 2022/11/26

5. الهجرة ممنوعة منعاً باتاً ويعاقب من قام بها بإحالة إلى المحكمة العسكرية قصد محاكمته عند عودته.

6. الذهاب إلى فرنسا ممنوع، يعاقب صاحبه بغرامة مقترحة من قبل المسؤولين، حيث تسحب وثائقهم الشخصية¹⁴.

7. كل معتقل من قبل السلطات الاستعمارية يفشي أسرار الثورة يحال مباشرة بعد خروجه من السجن على المحكمة العسكرية.

8. أي سرقة لمعدات الجيش يعاقب مرتكبها بأقصى العقوبات.

9. أي إهمال في تنفيذ الأوامر والتعليمات من قبل أي لجنة مكلفة من طرف الجبهة أو الجيش يوبخ صاحبها بتوبيخ كتابي ثم يعزل لمدة شهر.

10. أي لجنة تظهر عدم قدرتها على القيام بواجبها، تعمل تماماً أو جزء منها بعد اجتماع عام للشعب بعد عرض أخطائها المرتكبة.

11. أي تقصير من قبل أي مسؤول لجنة أو أية جهوية يعاقب مرتكبها بتوبيخه ثم يعزل لمدة شهر ثم يعزل نهائياً.

12. أي رفض للمسؤولية من قبل أي مسؤول يعد خيانة يحاكم المعني بها.

13. أي تماطل في تنفيذ أوامر اللجنة يعاقب مرتكبه بغرامة مقدرة من طرف المسؤول السياسي للقسم.

14. أي رفض من أي أحد لنقل التموين للجيش أو أي استجابة لاستدعاء إجباري، يعاقب مرتكبه بغرامة.

15. أي إهمال في الحراسة يعرض صاحبها لغرامة ثم الحبس لمدة شهر.

16. أي تورط في فقدان قطاعات الخاصة بجيش التحرير.

¹⁵ - Mohamed Harbi , Gilbert meynier, le FLN Document et Histoire 1954-1962 casbah Edition Alger 2001, p. p 624- 625.

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2022/12/27

تاريخ الإرسال: 2022/11/26

17. أي رفض للانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني أو جبهة التحرير الوطني يعاقب صاحبه بالحبس، ثم الاحتياطي ثم يحال على المحكمة العسكرية.

18. أي إحداث لشقاق أو اضطراب في صفوف الجيش أو في أوساط الشعب يوبخ مرتكبه أولاً ثم يحبس لتتم إحالته في الأخير أمام المحكمة العسكرية¹⁵.

نستخلص من مجموع الإجراءات المتخذة ضد كل من يخل بالقوانين الثورية العامة سواء بالنسبة للمسؤولين أو المجاهدين ، أنه يحال إلى المحكمة العسكرية ومن ثم الوقوف ضد أي عمل من شأنه إعاقاة السير الحسن أو أي أعمال من شأنها أن تسهم في إحداث الشقاق في صفوف الجيش والتعجيل بالقضاء على الثورة، إضافة تفعيل مبدأ المساواة الذي يجعل الكل سواء أمام القضاء سواء منهم المسؤولين أو المجاهدين بمختلف الرتب ، وكذلك بالنسبة للمدنيين بموجب قوانين الثورة التي تتراوح بين المخالفات البسيطة فالخطيرة فالفاحشة أو الأكثر خطورة حسب درجة الفعل أو الجريمة المقترفة في حق الثورة أو الشعب بعضهم ببعض.

ويطول الحديث عن الواجبات والأوامر والتعليمات، التي تضمنتها مجمل وثائق الثورة ونصوصها الأساسية والتي حددت كذلك المبادئ والقوانين العامة للثورة، لحفظ حقوق كل الأطراف الفاعلة في المجتمع والثورة على مستوى القمة والقاعدة.

كما أنها لم تغفل عن حق المكافأة واستحسان العمل عن طريق الشهادات التشريفية، مما أضفى على هذه المبادئ والقوانين الثورية طابع النظام والصرامة وكذا المدح والاعتراف بالجميل ومن ثم ضمان الجماهير الشعبية حولها حتى تحقق الهدف منها.

خاتمة:

هكذا كانت الثورة وسيادتها بمؤسساتها وأجهزتها القيادية للثورة أو الشعبية بمثابة دولة داخل دولة ، فاستحقت أن تنال العزة والشرف كأقوى حركة تحرر في العالم بلا مبالغة وهذا باعتراف العدو قبل الصديق، وأبانت عن قيادتها الحكيمة لتوحيد كلمة القيادة والتحامها مع الشعب

¹⁶ ibid , p 625.

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2022/12/27

تاريخ الإرسال: 2022/11/26

وتوجيهها نحو تحقيق الهدف من النضال والكفاح أو الجهاد بأسمى معانيه، فكانت أدبيات الثورة بمبادئها وقوانينها وسلوكياتها هي أساس نظام الحكم في الجزائر المستقلة، وهي مهمة بالغة الأهمية للتكفل بتطلعات الشعب التي لخصتها مواثيق الثورة ونصوصها الأساسية على غرار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمبادئ الإسلامية وكذا ضمان المبادئ والحقوق الأساسية للمواطنين في ظل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

***الهوامش:

1. خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج1-تحت إشراف عبد القادر نور، موفم للنشر، الجزائر 2008، ص 170.
2. انظر بيان نوفمبر 1954، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر.
3. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، ص ص 78-79.
4. محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمال، ترجمة عبد السلام عزيزة، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 233.
5. جريدة المجاهد، عدد 85، تاريخ: 01 أكتوبر 1961
6. Mohamed teguia ; L'Algérie En Guerre ; office des publications universitaire ; 2007 ; pp148- 149.
7. Claude paillat ; deuxième dossier secret de l'algerie 1954-1958 presse de la cite ; T1 Paris 1962, pp82-85
8. سعيد بن عبد الله، العدالة في الجزائر من الأصول الى اليوم، ج2، عدالة جبهة التحرير الوطني وأثرها على الدولة الجزائرية، مؤسسة نيسو للنشر، والتوزيع، 2011، من سلسلة المترجمات م، و، ب، ح، و، وثورة أول نوفمبر 1954، ص 94-95، العنوان الأصلي: (La justice du fln) للمزيد حول الموضوع أنظر: مليكة عالم، التنظيم القضائي في الثورة التحريرية، 1954-192، الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2014، ص ص 164-167.
- للمزيد حول الموضوع أنظر: مليكة عالم، التنظيم القضائي في الثورة التحريرية، 1954-192، الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2014.
9. Mohamed Guentari, l'organisation politico – administrative et militaire; volumen 2; anex map la federation du fln; p 197.

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2022/12/27

تاريخ الإرسال: 2022/11/26

¹⁰ عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، "اعمال المسؤول السياسي" الولاية الاولى اعمال المجالس الشعبية " ، وثيقة صادرة عن جبهة التحرير الوطني،الولاية الأولى عن هيئة أركان الحرب من امضاء الضابط عمار عشي ، دار هوما، الجزائر 2004، ص ص 537-538.

¹¹ نفسه، ص ص 539-540.

¹² يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 82.

¹³ عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 539-540.

¹⁴ بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954: معالمها الأساسية، دار النعمان 2012، ص ص 292 - 293.

¹⁵ Mohamed Harbi, Gilbert meynier, le FLN Document et Histoire 1954-1962 casbah Edition Alger 2001, p. p 624- 625.

¹⁶ ibid. , p 625.